الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية:العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم:.....

كلية : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

تخصص: تأمينات علوم اقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر الأكاديمي

اعداد الطالبتين:

خرخاش نادية

عباد أسماء

تحت عنوان:

أثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر 2015-2018

لجـــــنة المنـــــاقشة:

د.....	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**رئيسا**
د.....	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مشرفا ومقررا**
د.....	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2021-2022

شكـــر وعرفـــان

أول من يشكر ويحمد آناء الليل وأطراف النهار هو العلي القهار الأول والآخر والظاهر والباطن الذي أغرقنا بنعمه التي لاتحصى، وأغدق علينا برزقه الذي لايفنى، وأنار دروبنا فله جزيل الحمد والثناء العظيم، هو الذي أنعم علينا إذ أرسل فينا عبده ورسوله " محمدا بن عبد الله " عليه أزكى الصلوات وأطهر التسليم، أرسله بقرآنه المبين، فعلمنا مالم نعلم

وحثنا على طلب العلم أينما وجد.

لله الحمد كله والشكر كله أن وفقنا وألهمنا الصبر على المشاق التي واجهتنا لانجاز هذا العمل المتواضع.

والشكر موصول إلى كل معلم أفادنا بعلمه، من أولى المراحل الدراسية حتى هذه اللحظة

كما نرفع كلمة شكر إلى الأستاذ المشرف ***" زيتوني كمال "*** *الذي ساعدنا على انجاز بحثنا .*

كما نشكر كل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد، ونشكر كل أساتذة وعمال كليةالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

وفي الأخير لايسعنا إلا أن ندعو الله عزوجل أن يرزقنا السداد والعفاف والغنى

وأن يجعلنا هداة مهتدين.

- **خرخاش نادية**
- **عباد أسماء**

إهـــــــــداء

اليك ***يأمي*** *يامن علمتني العطاء دون انتظار المقابل ، يامن زرعتي في قلبي أسمى معاني الأفاضل.*

إلى ذلك الصرح العظيم الذي علمني الخلق الكريم ، ***والدي*** *صاحب الفضل الكبير.*

إليك ياأستاذي الكريم الذي علمتني أن تشجيع المعلم لتلميذه دافع قوي له على التقدم.

إلى إخوتي وأخواتي سندي في حياتي، خاصة أخي " ***نجيب*** *" رحمه الله، والى أولاد إخوتي كل واحد باسمه ، إلى خطيبي "* ***حسام تيطراوي*** *" وعائلته ، والى جميع الإخوة الذين أثبتوا أن الأخوة ليست فقط في الرحم.*

إلى كل من دعمني وشجعني في حياتي وأعطاني دفعة نحو الأمام.

خرخاش نادية

إهـــــــــــداء

الحمد لله على نعمه التي لاتعد ولا تحصى، الشكر على منه وكرمه وتوفيقه.

أهدي ثمرة جهدي إلى:

*من سهرة الليالي من أجل أفراحي وإسعادي " **أمي الغالية** "*

*الى مصباح حياتي في هذا الكون **" أبي الغالي "***

إلى أغلى إخوة على وجه الأرض: الدراجي وزوجته فتيحة، حكيم وزوجته ريمة

ياسين وزوجته فهيمة، خالد، عبد الرؤوف.

إلى من اعتنوا بي في صغري ولم ينسوني في كبري أخواتي العزيزات:

صفية، مريم، ليلى، حبيبة وأزواجهم السعيد، عبد الحفيظ، فاتح، عبد الله.

*إلى الذي سأكمل معه بقية حياتي **" لطفي عمارة "***

*إلى أستاذي الذي قام بالإشراف علينا في هذا البحث **" كمال زيتوني "***

وزميلتي " نادية خرخاش "

إلى كل من عرفني أو سمع عني وساندني في هذه الحياة.

عباد أسماء

فهـــــــرس

المحـــــــتويات

شكر وعرفان

اهداء

اهداء

فهرس المحتويات .....I – II

فهرس الجداول III

مقدمة .....أ-ج

الفصل الأول: الإطار النظري لقطاع التأمين والنمو الاقتصادي

تمهيد 5

المبحث الأول: ماهية التأمين 6

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التأمين 6

المطلب الثاني: مبادئ وخصائص التأمين 10

المطلب الثالث: أنواع التأمين 12

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي..... 16

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي..... 16

المطلب الثاني: طرق قياس النمو الاقتصادي 18

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي 19

خلاصة 27

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول مؤشرات قطاع التأمين والنمو الاقتصادي في الجزائر2015-2018

تمهيد 29

المبحث الأول: إصلاحات قطاع التأمين

المطلب الأول: مسار اصلاحات قطاع التأمين من 1995 الى يومنا هذا 30

المطلب الثاني: هيئات الرقابة لقطاع التأمين في الجزائر 34

المبحث الثاني: مؤشرات النمو الإقتصادي و قطاع التأمين2015-2018

المطلب الأول: مؤشرات النمو الاقتصادي 2015-2018 37

المطلب الثاني: مؤشرات قطاع التأمين 2015-2018 39

الطلب الثالث: علاقة النمو بهذه المؤشرات من خلال النفاذية والاختراق 2015-2018... 41

خلاصة 42

خاتمة 44

قائمة المراجع 48

ملخص 53

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015-2018.	38
02	تطور معدل اختراق التأمين في الجزائر 2015-2018	39
03	تطور كثافة التأمين في الجزائر من 2015-2018	40

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	معدل النمو الاقتصادي الحقيقي	38

مقدمـــــــــــة

مقدمـــــــــة عامـــة:

يتعرض الإنسان إلى العديد من المخاطر وتختلف نوعية هذه المخاطر من حيث أسبابها ونتائجها، ومن حيث حجمها وتأثيرها على الفرد والمجتمع حسب تطور الحياة وظهور التكنولوجيا الحديثة، ففي العصر الحديث ظهرت أخطار جديدة كانت غير معروفة من قبل، تكلف الإنسان الكثير من الخسائر سواء كان ذلك في حياته أو جسمه أو أمواله والتي يصعب تجنبها أو إمكانية تحملها في حالة وقوعها، ومن أجل ذلك كان لابد من البحث عن وسيلة تمكنه من مواجهة هذه المخاطر والتقليل بقدر الإمكان من الخسائر الناتجة عن وقوعها، وهنا وجد الإنسان ضالته في التأمين الذي نشأ قديما مع فكرة التعاون، وتطور التأمين إلى أن وصل الى الصورة التي هو عليها الآن، وأصبح ضروريا في الحياة الاقتصادية المعاصرة كوسيلة لدرء المخاطر، فهو يوفر الحماية للأفراد والمجتمعات ويخلق نوعا من الراحة والطمأنينة.

والجزائر كغيرها من الدول عرفت تطورا متزايداً في مجال التأمين خاصة بعد دخولها اقتصاد السوق، حيث شهدت توسعاً في مجال التأمين وتطويراً في الكفاءات المحلية، وهذا ماأدى إلى إنشاء عدة شركات تنشط في سوق التأمين الجزائري.

ومن هذا المنطلق تطرح الإشكاليات التالية:

1- الإشكالية :

وبناءا على ماسبق فان الإشكالية تتمثل فيما يلي:

- ما أثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر 2015-2018؟

وتتفرع هذه الإشكالية لعدة تساؤلات:

- ماهي طبيعة التأمين وفيما تتجلى مبادئه وأنواعه؟

- ماهو النمو الاقتصادي ومانظرياته؟
- ماهي إصلاحات قطاع التأمين وما هي أهم مؤشراته؟
- ماعلاقة النمو بهذه المؤشرات من خلال النفاذية والاختراق؟

2- الفرضيات:

سنعتمد لانجاز هذا البحث على الفرضيات التالية:

- ✓ يعتبر التأمين وسيلة فعالة في الحد من المخاطر وآثارها على الفرد والمجتمع من جهة، كما يعتبر مصدر تمويل للاقتصاد من جهة أخرى.
- ✓ رغم الإصلاحات التي مر بها قطاع التأمين الجزائري إلا أنه لايزال سوقاً ضعيفا مقارنة بالأسواق المغاربية، العربية والعالمية.

3- أهميـــة الدراســـة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال الدور الهام الذي يلعبه التأمين في اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية، وكذا محاولة تحليل وضعية قطاع التأمين في الجزائر ومعرفة الأسباب المؤدية إلى ضعف هذا القطاع خاصة بعد صدور قانون 07-95 والقانون 06-04.

4- أهـداف الدراســة:

يكمن الهدف من وراء هذا البحث أساسا في الإجابة على التساؤلات التي وردت في الإشكالية واستقطاب الاهتمام بسوق التأمين الجزائري ومحاولة تحليل وضعية هذا السوق لمعرفة أسباب ضعف هذا القطاع.

5- أسباب اختيار هذا الموضوع:

تتمثل أسباب اختيار هذا الموضوع في :

- ✓ الدور الهام الذي يلعبه التأمين في الاقتصاد.
- ✓ تسليط الضوء على وضعية قطاع التأمين في الجزائر.

6-منهجية الدراسة:

إن طبيعة الموضوع تفرض علينا إتباع جملة من المناهج، لذلك استخدمنا المنهج الوصفي من خلال عرضنا للمفاهيم العامة للموضوع، والمنهج التحليلي لمعالجة واقع سوق التأمين الجزائري استنباط إلى إحصائيات ومعطيات السوق خلال 2015-2018.

7-تحديد إطار الدراسة:

بالنسبة للإطار المكاني تناولنا التأمين في الجزائر، أما الإطار الزماني فقد قمنا بدراسة وتحليل قطاع التأمين الجزائري من سنة 2015 إلى سنة 2018.

8-خطة البحث:

سوف نقوم بهذه الدراسة من خلال فصلين:

الفصل الأول: لدراسة التأمين من خلال مبحثين، المبحث الأول تناولنا فيه ماهية التأمين والثاني تطرقنا فيه إلى مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني: في هذا الفصل سنتناول دراسة تطبيقية من خلال مبحثين أيضا، المبحث الأول نتناول فيه إصلاحات قطاع التأمين من 1995 إلى يومنا هذا وأهم هيئات الرقابة لقطاع التأمين في الجزائر، أما المبحث الثاني سنتطرق فيه لدراسة مؤشرات النمو الاقتصادي وقطاع التأمين من 2015 إلى 2018 وعلاقة النمو بهذه المؤشرات من خلال النفاذية والاختراق.

الفصل الأول

الإطار النــظري لقطــاع التأميــن والنمــو الاقتصادي

تمهيـــــــد :

لقد أصبحالتأمين في المجتمعات الحديثة ضرورة ملحة لدرء الأخطار التي لايمكن اهمالها في مختلف نواحي الحياة من جهة، ومن جهة أخرى دوره الذي يؤديه من خلال تعبئة المدخرات، واستثمارها في مختلف الميادين مما يساهم في دفع عملية التنمية، وسنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول سنتناول فيه ماهية التأمين ، والمبحث الثاني سنتطرق من خلاله إلى النمو الاقتصادي .

المبحث الأول: ماهية التأمين

إن الأخطـار التـي يتعـرض لهـا الإنسـانينتج عـن تحققهـا خسـائر ماليـة قـد تصـيبه أو تصـيب أسـرته وممتلكاتـه أو تصـيب غيـره، ومـن هنـا ظهـرت حاجـة الإنسـانإلى وسـائل عديـدة تهـتم بالتعامـل أو مواجهـة مثـل هـذه الأخطـار ويعتبـر نظـام التـأمين بأنواعـه المختلفـة مـن أهـم وسـائل مواجهـة هـذه الأخطـار فهـو يعمـل علـى تـوفير التغطيـة التأمينيـة للأفـراد والمنشـآت ضـد أخطـار كثيرة.

المطلب الأول: نشأة وتعريف التأمين

تعـود نشـأة التـأمين إلـى الحضـارات القديمـة كحضـارة الإغريـق والبـابليين والآشـوريين، مـن خـلال التبـادل التجـاري البحـري حيـث ظهـر مايسـمى " القـرض البحـري الـذي يعتبـر كضـمان للسـفينة والشـحنة البحريـة، وقـد اسـتمر عقـد القـرض البحـري حتـى العصـور الوسـطى، وسـاعد علـى ازدهـار التجـارة والتبـادل الـدولي وتطـور إلـى الصـورة التـي يوجـد عليهـا التـأمين البحـري الآن بصـدور قـانون التـأمين البحـري الانجليـزي سـنة 1601 م، ثـم ظهـرت بعـدها أهميـة تـأمين الحريـق بعـد حريـق لنـدن عـام 1666م، الـذي كـان نقطـة انطـلاق نشـوء التـأمين ضـد خطـر الحريق، أما تأمين الحياة فأول وثيقة صدرت عام 1583م

باسـم المـواطن الانجليـزي " ويليـام جـيمس " ثـم ظهـرت بعـد ذلـك أنـواع أخـرى مـن التـأمين منـذ أواخـر القـرن الثـامن عشـر إبـان الثـورة الصـناعية،[1] وفـي الوقـت الـراهن أصـبح سـوق التـأمين يسـتحوذ علـى مقـدار كبيـر مـن الثـروة الاقتصـادية الوطنيـة، لـذلك فقـد تنامـت أهميـة المنظومـة التأمينية بالنسبة للدول.[2]

[1] أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن،2015،ص ص 83-85.

[2] طارق قندور أبو مازن، الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2016، ص 120.

وقبـل التطـرق إلىتعـاريف التـأمين، يمكـن الإشـارةإلى أحـد أهـم الأسـباب التـي تـدفعنا للقيـام بـه، وهـو عنصـر الخطـر والـذي يعـرف بأنـه:" الخسـارة الماديـة المحتملـة والخسـارة المعنويـة التـي يمكـن قياسـها نتيجـة لوقـوع حـادث معـين مـع الأخـذ بعـين الاعتبـار جميـع العوامـل المسـاعدة لوقوع الخسارة"[1]، ويعد الخطر أهم الأسباب أو المرجعية الحقيقة وراء وجود التأمين.

وكجـل المصـطلحات أو التسـميات الاقتصـادية لايمكـن فـي واقـع إعطـاء الأمـر إعطـاء تعريـف واحـد وشـامل للتـأمين، وهـذا نظـرا لاخـتلاف مدلولاتـه وتبـاين مفاهيمـه وتفـرع معانيـه مـن جهـة، وكـذا لتعـدد الجوانـب التـي ينظـر منهـا إليـه مـن جهـة أخـرى، لـذا تعـددت تعريفاتـه ومنهـا مايلي:

1- **التعريـف اللغـوي**:التـأمين فـي اللغـة العربيـة مشـتق مـن الأمـن وطمأنينـة الـنفس، وزوال الخوف،

أو بعبـارة أخـرى التـأمين يعنـي: الضـمان والقـدرة علـى درء الأخطـار[2]، فالتـأمين مـأخوذ مـن الأمـن، والأمـن يعنـي الطمأنينـة وعـدم الخـوف، ومـن ثـم أطلـق علـى هـذا النـوع مـن العقـود التـي بسببها يطمئن الإنسان على نفسه وأهله وممتلكاته من عوارض الحياة وأخطارها[3].

2- **التعريـف الاصـطلاحي**: يعنـي الاتفـاق الـذي تتحمـل بموجبـه شـركة التـأمين مسـؤولية تغطية

الأخطـار المتفـق عليهـا فـي العقـد، مقابـل دفعـات يسـددها المتعاقـدون معها(الشـركة) تمثـل أقسـاط التـأمين[1]، وقـد عرفتـه لجنـة مصـطلحات التـأمين بمؤسسـة الخطـر والتـأمين الأمريكيـة

[1] سمير عبد المجيد رضوان، المشتقات المالية، دار النشر للجامعات، مصر، 2005،ص 51.

[2] حمد جودت ناصر، إدارة أعمال التأمين بين النظرية والتطبيف، دار المجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1998،ص 15.

[3] يوسف بن عبد الله الشبيلي، التأمين التكافلي من خلال الوقف، ملتقى التأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية للاقتصاد والتمويل، الرياض، السعودية،2009،ص04.

بأنـه:" هـو تجميـع للخسـائر العرضـية عـن طريـق تحويـل هـذه الأخطـار إلـى المؤمنين(شـركات التأمين)والـذين يوافقـون علـى تعـويض المـؤمن لهـم عـن هـذه الخسـائر،أو تـوفير مزايـا ماليـة أخرى في حالة وقوعها، أو تقديم خدمات متعلقة بالخطر[2].

ويختلـف التعريـف الاصـطلاحي بـاختلاف المدرسـة والمنطلـق والإطـار التنظيمـي أو الفنـي أو الهدف من التأمين، فنميز من هذا الاتجاه أربع توجهات وتصورات لتعريف التأمين:

1- التعريـف الاقتصـادي: يمكـن تعريـف التـأمين مـن الناحيـة الاقتصـادية بأنـه:" أداة لتقليـل الخطر

الـذي يواجـه الفـرد عـن طريـق تجميـع عـدد كـافي مـن الوحـدات المتعرضـة لـنفس الخطـر، كالسيارة،

والمنـزل، والمسـتودع..الخ، لجعـل الخسـارة التـي يتعـرض لهـا كـل الفـرد قابلـة للتوقـع بصـفة جماعية ومن ثم يمكن لكل صاحب وحدة الاشتراك بنصيب منسوب إلى ذلك الخطر ".[3]

2- **التعريـف القـانوني:** قـدم فقهـاء القـانون العديـد مـن التعـاريف فـي مـا يخـص موضـوع التأمين

وعقـوده ولعـل أهمهـم هيمـار Hemard والـذي يعرفـه بأنـه:" عمليـة يتعهـد بموجبهـا طـرف هـو المـؤمن لـه بـدفع قسـط التـأمين لطـرف آخـر هـو المـؤمن، الـذي يلتـزم بـأن يـدفع للمـؤمن لـه مبلـغ التـأمين فـي حالـة تحقـق الخطـر المـؤمن منـه ويقـوم المـؤمن الـذي يتحمـل مسـؤولية مجموعـة مـن

[1] سليمان بن دريع العازمي، التأمين التعاوني معوقاته واستشراف مستقبله،ملتقى التأمين التعاوني،الهيئة الاسلامية العلمية للاقتصاد والتمويل، الرياض،السعودية، 2009،ص09.

[2] جورج ريجدا،ادارة الخطر والتأمين ، ترجمة ابراهيم محمد مهدي، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2006،ص 51.

[3] عز الدين فلاح ، التأمين مبادئه وأنواعه، دار أسامة للنشر، عمان ، الأردن، 2007،ص 14.

الأخطـار بـإجراء المقاصـة عليهـا طبقـا لقـوانين الإحصـاء"[1]، وعرفـه الفرنسـي بلانيـول Planiol:" هـو عقـد بـين المـؤمن والمـؤمن لـه يتعهـد فيـه الطـرف الأول بتعـويض الطـرف الثـاني مقابـل دفـع الأخيـر لقسـط التـأمين عـن الأضـرار والخسـائر المغطـاة بموجـب عقـد أو وثيقـة التـأمين"[2]، ولقـد أعطـى المشـرع الجزائـري تعريـف للتـأمين، وفـي هـذا الصـدد نصـت **المـادة 619**مـن القـانون المـدنيالجزائري علـى:" أن التـأمين عقـد يلتـزم المـؤمن بمقتضـاه أن يـؤدي إلـى المـؤمن لـه أو الـى المسـتفيد الـذي اشـترط التـأمين لصـالحه مبلـغ مـن المـال أو أي عـوض مـالي آخـر فـي حالـة وقـوع الحـادث أو تحقـق الخطـر المبـين فـي العقـد، وذلـك مقابـل قسـط أو أي دفعـة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن".[3]

3- **التـأمين الفني(التقنـي):**لـيس للتـأمين علاقـة قانونيـة بـين المـؤمن والمـؤمن لـه فحسـب، بل هو

أيضـا عمليـة تقـوم علـى أسـس فنيـة وتقنيـة، وهـي تنظـيم التعـاون بـين المـؤمن لهـم مـن طـرف المـؤمن الـذي يعتمـد فـي ذلـك علـى حسـاب الاحتمـالات وقـانون الأعـداد الكبيـرة وعلـى إجـراء المقاصـة بـين الأخطـار، وقـد يلجـأ فـي هـذا التنظـيم إلـى فنيـات أخـرى وهـي إعـادة التـأمين المشترك.

4- **التـأمين حسـب الكتـاب المتخصصـين:** يمكـن أن نـدرج عـدة تعريفـات لأهـم المتخصصين في

مجال التأمين في مايلي:

[1] Axelle ASTEGIANO:Les assurances et les titres(variation sur le théme de la complexité des relatins contractuelles),Tome6,

[2] ابراهيم أبو النجا: التأمين في القانون الجزائري،ط3،ديوان المطبوعات الجامعية ، بدون سنة نشر، الجزائر،ص55.

[3] جديدي معراج، مدخل لدراسة قانون التأمينات الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، ط5، 2007،ص12.

حسب الباحثين اندريه وموريس André et Maurice:"التأمين هو عملية بمقتضاها يتعهد طرف يسمى المؤمن تجاه طرف آخر يسمى المؤمن له مقابل قسط يدفعه هذا الأخير بأن يعوضه عن الخسارة التي لحقت به في حالة تحقيق الخطر".[1]

أما **جيـرار Girar**فقد عرف التأمين" بأنه عبارة عن عملية تستندإلى عقد احتمالي من عقود الغرر بحيث يكون كلا الطرفين ملزمين بتنفيذ التزامها، بحيث يضمن لشخص معين مهدد بوقوع خطر معين المقابل الكامل للضرر الفعلي الذي يسببه هذا الخطر له".[2]

ومن خلال ماسبق يمكن استنتاج تعريف شامل للتأمين على أنه:" عقد بمقتضاه يدفع بموجبه المؤمن لهم مبلغ من المال يسمى قسط أو أقساط التأمين لصالح المؤمن وهو الشخص أو الجهة التي تتولى تغطية الخطر أو مجموعة الأخطار المتوقعة الحدوث، وهذه الأقساط تكون متناسبة طرديا مع مجموعة الأخطار التي يراد تغطيها والتي وان حدثت فان القاعدة التعويضية فيها تكون على أساس قيمة الأقساط المدفوعة عند الاكتتاب مضافا إليها قيمة الأضرار الحقيقية واستثناء القيم التي بقيت على حالها، وفي جميع الحالات قيمة التعويضات يجب أن لاتتعدى القيمة المصرح بها والمراد تغطيتها في البداية".

المطلب الثاني: مبادئ وخصائص التأمين

1- مبدأ المصلحة التأمينية: ويعني أن المؤمن له، له مصلحة تأمينية في بقاء الشئ موضوع

التأمين على ماهو عليه، ويلحق به خسارة مادية جراء تحقق حادث معين له.

2- **مبدأ منتهى حسن النية:** بحيث يجب على كل طرف من طرفي التعاقد أن يدلي إلى الطرف

[1] Maurice PICARD et andré BESSON: Les assurances terrestres ,LGDJ.Paris,France ,1982,P04.
[2] Michel PERSLIER,Les métiers de l'assurance, les éditions d'organisation,Paris,France,1997,P10.

الآخـر بجميـع الحقـائق أو الأمـور الجوهريةالمتعلقـة بـالخطر المـؤمن ضـده مـن ناحيـة، والحقـائق المتعلقة بالعقد وشروطه وبياناته من ناحية أخرى.[1]

3- **مبـدأ السـبب القريـب أو المباشـر:** ويعنـي هـذا المبـدأ أن يكـون الخطـر المـؤمن منـه هـو السـبب القريـب لا البعيـد لحـدوث الخسـارة الماليـة دون تـدخل أي مـؤثر خـارجي مسـتقل، والسـبب القريـب هنـا لايعنـي القـرب الزمـاني أو المكـاني، فـالقرب هنـا هـو مـن ناحية التسبب في تحقق الخسارة المؤمن ضدها.

4- **مبـدأ التعـويض:** ويهـدف هـذا المبـدأ إلـى منـع المـؤمن لـه مـن تحقيـق أي ثـراء أو ربـح مـن وراء التـأمين ، فمبلـغ التعـويض يكـون مسـاويا لمقـدار الخسـارة الفعليـة التـي لحقـت بـه نتيجـة تحقـق الخطـر المـؤمن منـه، وأن لايزيـد هـذا المبلـغ عـن قيمـة الشـئ موضـوع التأمين في أي حال من الأحوال.[2]

5- **مبـدأ الحلـول فـي الحقـوق:** وهـو أن يكـون للمـؤمن الحـق فـي أن يحـل محـل المـؤمن لـه فـي الحقـوق والـدعاوي قبـل مـن تسـبب فـي الضـرر الـذي نجمـت عليـه مسـؤولية المـؤمن لـه.[3]

6- **مبـدأ المسـاهمة أو المشـاركة فـي التـأمين:**هنـا فـي حالـة قيـام المـؤمن لـه بـإبرام عقـد أو عقـود تـأمين تخـص موضـوع لتـأمين واحـد، ولـنفس الفتـرة لـدى عـدة شـركات تـأمين، وعنـد تحقـق الخطـر المـؤمن منـه فـان تسـديد مبلـغ التعـويض تدفعـه تلـك الشـركات مشـاركة بينها، بشرط كل بنسبة مبلغ التأمين الذي لديها.

أما الخصائص التي يتمتع بها التأمين كعقد فهي:

---

[1] سالم رشدي سيد، التأمين: المبادئ والأسس والنظريات، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،عمان،2015،ص 60،61.

[2] طارق قندوز أبو مازن، مرجع سابق، ص ص 84،85.

[3] سالم رشدي سيد، مرجع سابق،ص 62.

- عقد رضائي: بمعنى أنه لاينعقد الا بموافقة إرادة طرفي العقد.
- عقد معاوضة: ويعني أن كل من طرفي العقد يأخذان مقابل، فالمؤمن له يدفع القسط مقابل للمؤمن مقابل تحمل هذا الأخير تبعات الحوادث والخسائر عند وقوع وتحقق الخطر المؤمن منه، وكذا المؤمن يتحمل الأخطار مقابل الأقساط.[1]
- عقد ملزم: حيث ينشأ عن عقد التأمين التزامات متقابلة في ذمة كل من طرفي العقد.
- عقد احتمالي: أي لايستطيع أي من طرفي العقد تحديد المنفعة التي سيحصل عليها عند التعاقد، فلا يمكن تحديدها إلا عند تحقق الخطر من عدمه.[2]
- عقد مستمر: إذلايتم الوفاء بالالتزامات المترتبة عليه بصفة فورية،وإنما يستغرق الوفاء بهذه الالتزامات مدة من الزمن هي مدة نفاذ العقد.
- عقد إذعان: حيث يتولى أحد طرفي العقد (شركة التأمين) وضع الشروط التي يريدها ويعرضها على الطرف الآخر، فان قبلها هذا الأخير دون مناقشة أو تعديل أو إضافة أو حذف مضى العقد بينهما بقبوله،وإلا فلا.[3]

المطلب الثالث: أنواع التأمين

يمكن تقسيم التأمين إلى أنواع عديدة ومختلفة وذلك بحسب الزاوية التي ننظر فيها للتأمين:

أولا- من حيث طبيعة الغرض من التأمين: وينقسم إلى تأمين خاص وتأمين اجتماعي

[1] طارق قندوز أبو مازن، مرجع سابق، ص ص78،86.

[2] أسامة عزمي سلام،شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص ص 101.

[3] سالم رشدي سيد،مرجع سابق، ص ص63،64.

1- **التـأمين الخـاص:** ويكـون اختيـاري، أي للشـخص الحريـة فـي أن يـؤمن أو لايـؤمن كتأمينات الحياة.

2- **التـأمين الاجتمـاعي:** مثـل: تـأمين معاشـات التعاقـد والتـأمين الصـحي، وتأمينـات العجز وإصابات العمل.

ثانيا: من حيث موضوع التأمين والخطر المؤمن منه

وتنقسـم هنـا إلـى ثلاثـة أنـواع، تأمينـات الأشـخاص وتأمينـات الممتلكـات، وتأمينـات المسـؤولية المدنية.

1- **تأمينـات الأشـخاص:** وهنـا يكـون الخطـر المـؤمن ضـده يتعلـق بشـخص المـؤمن لـه، حيـث يقـوم هـذا الأخيـر بتـأمين نفسـه مـن الأخطـار التـي تهـدد حياتـه أو سـلامة جسـمه أو صحته مثل: التأمين على الحياة، والتأمين ضد البطالة، والتأمين ضد المرض.

2- **تأمينـات الممتلكـات:** وهنـا يكـون الخطـر المـؤمن منـه يتعلـق بممتلكـات المـؤمن لـه ،كالتأمين ضد الحريق، والتأمين البحري، والتأمين ضد السرقة...الخ.

3- **تأمينـات المسـؤولية المدنيـة:** وهنـا يكـون الخطـر المـؤمن ضـده مـن أخطـار المسـؤولية المدنيـة التـي قـد تترتـب علـى المـؤمن لـه اتجـاه الغيـر مثل:(تأمينـات إصـابات العمـل، وتأمين المسؤولية المهنية، وتكون هذه التأمينات إجبارية).[1]

ثالثا: تقسيم التأمين من حيث طبيعة عقد التأمين

ويقسم التأمين هنا إلى عقود اختيارية وعقود إجبارية:[2]

[1] أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى،مرجع سابق،ص ص 93،95.

[2] قرواني مريم، دور ادارة المبيعات في جذب العملاء في شركات التأمين، دراسة حالة شركة التأمين الدولية للتأمين وإعادة التأمين بالجزائر العاصمة، CIAR، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، السنة الجامعية 2014،2015،ص 20.

1- **العقـود الاختياريـة:** وهـو التـأمين الـذي يقبـل عليـه الأشـخاص مـن تلقـاء أنفسـهم لخدمـة مصـلحة مـن مصـالحهم دون أن تلـزمهم الدولـة بـذلك، كالتـأمين علـى الحيـاة، والتـأمين على السرقة.

2- **العقـود الإلزاميـة:** وهـي العقـود التـي يلـزم بهـا الشـخص المعـرض للخطـر أن يقـوم بعقـدها سواء بحكم القانون أو أي حكم آخر.

رابعا: التقسيم العملي للتأمين

ويقسم التأمين هنا إلى تأمينات الحياة والتأمينات العامة:

1- **تأمينـات الحيـاة:** وهنـا يتعهـد المـؤمن فـي مقابـل أقسـاط محـددة يؤديهـا المـؤمن لـه، بـأن يـدفع إلـى المـؤمن لـه أو المسـتفيد مبلغـا مـن المـال عنـد وفـاة المـؤمن لـه، أو عنـد بقائـه علـى قيـد الحيـاة بعـد مـدة معينـة، أو يـدفع لـه إيـرادا أو مرتبـا لفتـرة محـددة أو مـدى الحيـاة وذلك حسب الاتفاق، وتنقسم تأمينات الحياة إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي:[1]

- عقود تأمين حال الوفاة
- عقود تأمين حال الحياة
- عقود التأمين المختلطة

2- **التأمينـات العامـة:** وتنـدرج تحـت هـذا التـأمين كـل أنـواع التأمينـات الأخـرى التـي لاينطبـق عليها وصف تأمينات الحياة، وفي مايلي ذكر لأهمها:[2]

- تأمينات الحوادث الشخصية مثل: حوادث العمل
- تأمين السيارات من حوادث الاصطدام والسرقة والحريق...الخ
- التأمين ضد أخطار الحريق التي تلحق بالممتلكات

[1] قوراني مريم، مرجع سابق،ص 20.

[2] أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص ص 98،99.

- التأمين ضد خطر السرقة التي تحدث باستخدام العنف والتهديد
- التأمين ضد إصابات العمل والأمراض المهنية
- تأمين الطيران والتأمين البحري
- تأمين المسؤولية المدني

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

يمثل النمو الاقتصاديأحد الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها مختلف الدول مهما كان نظامها الاقتصادي، ومهما كانت مرحلة التخلف أو التقدم التي بلغتها، فالاقتصاديات المختلفة تسعى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، في حين أن الدول المتقدمة بدورها تعد أكثر حرصا للحفاظ على مستويات عالية للنمو الاقتصادي، وسنتطرق في هذا المبحث إلى:

- مفهوم النمو الاقتصادي.
- طرق قياس النمو الاقتصادي.
- النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

يظهر النمو الاقتصادي في حالة حدوث زيادة في إجمالي الناتج من السلع والخدمات في اقتصاد ما مع مرور الزمن، وتوجد عدة مفاهيم للنمو الاقتصادي منها مايلي:

الفرع01: تعريف النمو الاقتصادي

تعددت التعاريف حول النمو الاقتصادي، نذكر منها:

التعريف الأول:" النمو الاقتصادي هو الزيادة الحقيقية والمستمرة في الدخل الفردي، وتقابلها زيادة في متوسط الدخل الحقيقي ".[1]

التعريف الثاني:" النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين ".[2]

[1] ياسين عبد الله وبلحاج فراجي، دراسة قياسية بأثر الانفتاح التجاري (الصادرات) على معدلات النمو في الاقتصاد الجزائري، مجلة مجاميع المعرفة، العدد05، أكتوبر 2017،ص18.

[2] أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي ،دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1955-2005، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 63.

التعريف الثالث:عرفه سيمون كوزنت (Simon Kuzent) على أنه:" ارتفاع طويل الأجل في قدرة الدولة على تقديم مجموعة واسعة ومتنوعة من السلع الاقتصادية وبشكل متزايد لسكانها، وتستند هذه القدرة المتنامية على التقدم التقني والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها".[1]

ومن خلال ماسبق يمكن القول بأن النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في الدخل الوطني وفي قدرات الدولة الإنتاجية للسلع والخدمات المرتكزة على التطورات التكنولوجية خلال فترة زمنية معينةمما

يؤدي إلى ارتفاع نصيب الأفراد من الدخل الوطني وتحسن مستوى معيشتهم.

ويتم حساب معدل النمو الاقتصادي من خلال العلاقة التالية:

$$\mathbf{TC} = \frac{\text{PIBr (t)- PIBr (t-1)}}{\text{PIBr (t-1)}} \times 100$$

حيث أن:

TC: معدل النمو الاقتصادي.

PIB: الناتج المحلي الإجمالي.

T:الزمن(نسبة سنة الأساس).

(t−1): نسبة سنة المقارنة.

الفرع02:أنواع النمو الاقتصادي

للنمو الاقتصادي ثلاثة أنواع وهي: النمو التلقائي، النمو العابر، والنمو المخطط.

1- النمو التلقائي : هو ذلك النمو الذي يأخذ بأسلوب الحرية الاقتصادية والاعتماد على

[1]Pierre Robert, Croissance et crise (Analyse économique et historique), chapitre I : La croissance, présentation d'un processus complexe, Pearson, France 2010,P02.

قـوى السـوق الذاتيـة فـي تحقيـق التنميـة الاقتصـادية، حيـث يقـوم علـى عـدم تـدخل الحكومـة المباشـر فـي النشـاط الاقتصـادي، وقـد اتبعـت الـدول الرأسـمالية المتقدمـة هـذا الأسـلوب منـذ الثورة الصناعية.

2- النمـو العـابر: هـذا النـوع مـن النمـو الاقتصـادي لا يملـك الاسـتمرارية والثبـات وإنمـا يأتياستجابة لبروز عوامل طارئة عادة ما تكون الدول النامية تحت هذا النمط من النمو.

3- النمـو المخطـط : يكـون وفـق عمليـات تخطـيط ودراسـة شـاملة للسـلع والخـدمات التـي يتطلبها المجتمع تلبية لحاجياته.[1]

المطلب الثاني: طرق قياس النمو الاقتصادي

نظـرا للأهميـة الكبيـرة التـي لقيهـا موضـوع النمـو الاقتصـادي مـن قبـل المفكـرين والاقتصـاديين الـذين حـاولوا وضـع تقـديرات يعتمـد عنهـا فـي قيـاس النمـو اقتصـادي عـن طريـق مختلـف الوسـائل والمعـايير التـي مـن خلالهـا نسـتطيع التعـرف علـى مـا حققـه المجتمـع مـن نمـو اقتصـادي خـلال فتـرة معينـة، بحكـم أن هـذا الأخيـر يتعلـق قياسـه أساسـا ويقتضـي زيـادة فـي الناتج الحقيقي وفي متوسط الدخل الفردي.

1- الناتج الحقيقي:

يشـير إلـى الكميـات الفعليـة مـن السـلع والخـدمات المنتجـة خـلال فتـرة زمنيـة معينـة وتكـون مقومـة بأسـعار ثابتـة[2]، وهـو المؤشـر الأكثـر اسـتخداما لقيـاس اتجـاه النمـو الاقتصـادي للبلـد[3]،

[1] نورة دكومي، قياس التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2012)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي -،2015-2016، ص05.

[2] David Edward o Conner ; The Basics of Economics ;Greenwood publishing Group ;Inc ;USA ;2004 ;p244.

[3] Tardas Bondyo pandays ; on measuring économie dévelopement ;in subrata Ghatak and Paul Levin (eds); Développement macroéconomies: Essayas in Memory of Anita Ghatak ; Route Lodge ;London and New york ;2009.p4.

الـذي يمثـل التغيـر فـي النـاتج الحقيقـي بـين فتـرتين مقسـوما علـي النـاتج الإجمـالي للفتـرة الأساسية المنسوب إليها القياس.[1]

إلا أن هـذا المقيـاس رفضـه الـبعض لأن زيـادة الـدخل أو نقصـه قـد يـؤدي إلـى بلـوغ نتـائج إيجابيـة أو سـلبية، فزيـادة الـدخل الـوطني لا يعنـي نمـوا اقتصـاديا عنـد زيـادة السـكان بمعـدل أكبر منه، ونقصه لا يعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل أقل منه.

2- الدخل الوطني الكلي المتوقع:

يقتـرح الـبعض قيـاس النمـو الاقتصـادي علـى أسـاس الـدخل المتوقـع ولـيس الفعلـي، فقـد يكـون لـدى الحكومـة مـوارد كامنـة وتتـوافر لهـا الإمكانيـات المختلفـة لاسـتغلال هـذه المـوارد كالتقـدم التقني مثلا[2].

3- متوسط الدخل(الدخل الفردي)

تكمـن أهميـة قياسـه فـي معرفـة العلاقـة بـين نمـو الإنتـاج وتطـور السـكان، ويعتبـر مقيـاس عينـي للنمـو حيـث يقـيس النموالمحقـق علـى مسـتوى كـل فـرد مـن حيـث زيـادة ماينفقـه وأيضـا قيـاس مدى قدرة الفرد على اقتناء مايحتاجه من سلع وخدمات(قياس مدى قدرته الشرائية).[3]

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

يعتبـر النمـو الاقتصـادي مـن أهـم المتغيـرات الاقتصـادية الكليـة وأكثرهـا دلالـة وتعبيـرا علـى الأداء الاقتصادي، وسوف نستعرض هنا أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي كمايلي:

---

[1] محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي – النظرية والمفهوم- ، دار القاهرة للنشر والتوزيع، مصر 2001، ص22.

[2] فتيحة بنابي، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،جامعة أمحمد بوقره بومرداس،2008-2009، ص06.

[3] أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره،ص ص 64-65.

01- نظريات النمو عند الكلاسيك:

ترجـع إسـهامات الفكـر الكلاسـيكي فـي نظريـة النمـو الاقتصـادي إلـى كـل مـن آدم سـميث وتومـاس مـالتوس ودافيـد ريكـاردو، والـذي يرجـع لـه الفضـل فـي إبـراز المفـاهيم الأساسـية لنظريات النمو الاقتصادي،نجد من بين هذه النظريات:

- ❖ نظريـة آدم سـميث: يـرى آدم سـميث أن أسـاس عمليـة النمـو الاقتصـادي تكمـن فـي تقسـيم العمـل الـذي يعتبـره وسـيلة لزيـادة الإنتاجيـة، حيـث اهـتم بتحديـد العوامـل التـي تحقق النمو جراء التقسيم أهمها:[1]
  - زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين.
  - زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص.
  - تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية.

ويؤكـد سـميث أن نمـو الإنتـاج ومسـتويات المعيشـة يعتمـدان علـى الاسـتثمار وتـراكم رأس المـال، وأن الاسـتثمار بـدوره يعتمـد علـى الادخـار، الـذي يـنجم علـى الأرباح،المتولـدة مـن النشـاط الصناعي والزراعي ومن تخصص العمل.[2]

حسـب سـميث فـان العمـل هـو المعيـار الوحيـد للقيمـة، حيـث تقـوم عمليـة الإنتـاج علـى ثلاثـة عناصر رئيسية هي: الأرض، العمل، ورأس المال.[3]

ومنه تكون دالة الإنتاج كما يلي: **Y= F (K.L.N)**

Y: دالة الإنتاج**L**: العمل

K: رأس المال **N**: الأرض

[1] محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، دار الجامعة المصرية،1974،ص50.

[2] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص56.

[3] فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2006،ص 120.

❖ نظريـة ديفيـد ريكـاردو: يـرى ريكـاردو أن الزراعـة أهـم القطاعـات الاقتصـادية لأنهـا تسـهم في

تـوفير الغـذاء للسـكان، لكنهـا تخضـع لقـانون الغلـة المتناقصـة، ولـم يـولي أيـة اهتمـام لـدور التقـدم التكنولـوجي فـي التقليـل مـن أثـر ذلـك، ولهـذا فقـد تنبـأ بـأن اقتصـاديات الرأسـمالية سـوف تنتهـي الى حالة الركود والثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة.[1]

ويعتبـر توزيـع الـدخل العـام الحاسـم المحـدد لطبيعـة النمـو الاقتصـادي عنـد ريكـاردو، حيـث يحلـل عمليـة النمـو مـن خـلال تقسـيم المجتمـع إلـى ثـلاث مجموعـات وهـي الرأسـماليون والعمـال الزراعيون وملاك الأراضي.

فالرأسـماليون دورهـم مركـزي فـي عمليـة النمـو إذ يـوفرون رأس المـال الثابـت للإنتـاج ويـدفعون أجـور العمـال ويـوفرون مسـتلزمات العمـل، ومـن خـلال انـدفاعهم لتحقيـق أقصـى ربـح يعملـون على تكوين رأس المال والتوسع فيه وهذا يضمن تحقيق النمو.

أمـا العمـال الزراعيـون فـان أغلبيـتهم مـن السـكان ويعتمـدون علـى الأجـور، لأن زيادتهـا تـؤدي إلـى زيـادة السـكان وزيـادة عـرض العمـل ممـا يخفـض الأجـور إلـى مسـتوى معـين، أمـا أمـلاك الأراضـي فيحصـلون علـى دخـولهم عـن طريـق الريـع لقـاء أو نظيـر اسـتخدام الأراضـي المملوكـة لهم.[2]

❖ نظريـة تومـاس مـالتوس: يـرى مـالتوس بـأن هنـاك علاقـة بـين النمـو السـكاني والكميـة المعروضـة مـن الأغذيـة، حيـث يعلـل ذلـك بـالقول، إذا تـم تـرك النمـو السـكاني حـرا فـان الزيـادة فـي عـدد السـكان سـيفوق الزيـادة فـي رأس المـال، ومـن ثـم تتطلـب الزيـادة فـي عدد السكان الزيادة في وسائل المعيشة.

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق ذكره، ص 58.

[2] عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، دون دار النشر، 2003،ص 31.

ويعتبـر تومـاس مـالتوس أول مـن أدرج النـواحي الأخلاقيـة والعوامـل الدينيـة ضـمن عوامـل النمـو الاقتصـادي،[1] كمـا يؤكـد علـى أهميـة الاسـتقرار السياسـي فـي الدولـة، بحكـم أنـه يـوفر الأمـان والاطمئنان لدى الأفراد، فينصب تركيزهم على العمل فقط.[2]

حيـث اعتبـرت هـذه النظريـة أنـا التـراكم الرأسـمالي هـو السـبب الرئيسـي للنمـو الاقتصـادي، وأن الأربـاح هـي المصـدر الوحيـد للادخـار، وتوسـيع السـوق عامـل مهـم يسـاعد فـي توسـيع الاقتصـاد، فقـد أيـدوا سياسـة عـدم تـدخل الحكومـة فـي النشـاط الاقتصـادي لكـي تحصـل عمليـة النمو الاقتصادي.

2- نظريات النمو عند النيوكلاسيك:

سـعى الاقتصـاديون النيوكلاسـيك علـى غـرار المدرسـة الكلاسـيكية فـي محاولـة تفسـير كيفيـة سـير آليـات جديـدة للنمـو الاقتصـادي تخلـت عـن الجمـود الـذي كانـت تـدور فيـه أفكـار الكلاسيك، فقاموا بإدخال العامل التكنولوجي والابتكارات في سير العملية الإنتاجية.

جـاء هـذا النمـوذج بنـاءا علـى نظريـات كـل مـن " روبـرت سـو لـو" " وتـر يفـور صـوان" سعيا منهم لتفسير النمو الاقتصادي، حيث يقوم النموذج على ثبات معدل نمو السكان.

والاقتصـاد مكـون مـن قطـاعين همـا قطـاع العـائلات وقطـاع المؤسسـات الـذي تسـوده المنافسـة الكاملـة بـين المتعـاملين الاقتصـاديين ، واعتبـر هـذا النمـوذج أن رفـع عمليـة النمـو

[1] عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2004/1990، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2006،ص 29.

[2] ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد الجزء الأول، مذاهب وأنظمة ونظريات الاقتصاد وأسواق، ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية،2013،ص76.

الاقتصـادي تتجلـى فـي رفـع كفـاءة رأس المـال البشـري عـن طريـق الابتكـار وجـودة الخـدمات الفكرية التي يقدمها للإنتاج لزيادة الإنتاجية الكلية التي تؤدي إلى زيادة معدلات النمو.[1]

ونعبر عن دالة الإنتاج النيوكلاسيكية كما يلي: **Y= F (K.L)**

حيث:

Y: الإنتاجية الحدية لكل من عاملي الإنتاج.**L**: العمل.

F: تدل على ثبات عوائد الإنتاج. **N**:رأس المال.

ويسمح لنا نموذج سولو للنمو الاقتصادي بالخروج بثلاث نتائج هي:

- أن الرفع من كمية رأس المال عبر الاستثمار يرفع من النمو الاقتصادي.
- يكون للبلدان النامية معدل نمو أعلى من البلدان الغنية.
- العوائـد المتناقصـة لعوامـل الإنتـاج بسـبب التطـور التقنـي الـذي يرفـع مـن إنتاجيـة عوامـل الإنتاج.

3- نظريات النمو عند الكينزيين:

تشـكلت النظريـة الكينزيـة عمومـا مـن حيـث المفـاهيم علـى أسـاس أدوات التحليـل، فقـد اسـتغل كينـز مـوطن الضـعف فـي النظريـة التقليديـة (كـالتوظيف الكامـل، ونظـرتهم الجزئيـة فـي تحليـل المتغيرات الاقتصادية)

فـرأى أنـه يمكـن للاقتصـاد الـوطني أن يتـوازن حتـى وان كانـت عناصـر الإنتـاج غيـر مشـغلة بالكامـل، أي "الطلـب يخلـق العـرض" حسـب كينـز، مـن هنـا جـاءت فكـرة الطلـب الكلـي الفعـال الـذي مـن شـأنه أن يحـرك النشـاط والـدورة الاقتصـادية، مـاينتج عنـه زيـادة معـدل النمـو الاقتصادي.

[1] عيسى بن لخضر وعبد القادر بحيح، قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر 2014/2001، مجلة المالية والأسواق،2014، جامعة سيدي بلعباس، ص 113.

ويـرى كينـز أن عـلاج أزمـة الكسـاد العـالمي تـتم مـن خـلال حتميـة تـدخل الدولـة فـي النشـاط الاقتصــادي فــي إطــار السياســة الماليــة وبــالأخص الإنفــاق العــام الــذي يســاهم فــي زيــادة الطلبــالكلي عــن طريــق المبــالغ المنفقــة للاســتهلاك أو الاســتثمار مــن أجــل زيــادة الإنتــاج والتشغيل لدفع عجلة النمو الاقتصادي.[1]

1- نموذج " هارود- دومار ":

جـاء هـذا النمـوذج ليوجـه إلـى الـدول الناميـة والـدول التـي تـنخفض فيهـا معـدلات النمـو الاقتصـادي، إذ يهـدف إلـى تحديـد معـدل الادخـار الأنسـب الـذي مـن خلالـه يتحقـق معـدل الاستثمار الضروري لاستهداف معدل نمو اقتصادي مرغوب فيه.[2]

واهـتم مفكـرو هـذا النمـوذج بتحديـد معـدل الادخـار، واعتبـروا الاسـتثمار هـو المحـدد الرئيسـي لعملية النمو الاقتصادي، حيث أن الاستثمار:

- يعتبر جزءا من الطلب الكلي لأنه يمثل طلبا للموارد الاقتصادية.
- يمثل الزيادة في الطاقة الإنتاجية المتمثلة في مخزون رأس المال.

ولتحقيـق مسـتوى معـين مـن النمـو الاقتصـادي تـم اعتمـاد النمـوذج علـى التـراكم الرأسـمالي لأنـه يملـك صـفة أساسـية تحـدد الحجـم الـلازم مـن التـراكم، وهـدف يسـعى الـى بلوغـه كـل مـن " هارود ودومار"، لأن الناتج هو دالة في رأس المال، ويكون من الشكل: $Y=\frac{K}{V}$

حيث: **v**:معامل رأس المال.**K**: رأس المال.

2- معدلات النمو حسب نموذج " هارود ودومار ":[3]

[1] محمد بن عزة ، أبحاث المؤتمر الدولي، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاسها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2014/2001، آثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر، جامعة سطيف 01،2013، ص6.

[2] مايكل ابد جمان، الاقتصاد الكلي، النظرية السياسية، دار المريخ للنشر، دون بلد النشر،1999،ص 457.

[3] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 93، 94.

- معدل النمو الفعلي: يشير إلى معدل النمو الاقتصادي المحقق خلال سنة معينة.
- معـدل النمـو الطبيعـي: هـو عبـارة عـن معـدل النمـو المحقـق فـي حالـة اسـتغلال تـام للموارد الاقتصادية المتوفرة، ويسمى أيضا بمعدل النمو الممكن.
- معـدل النمـو المرغـوب: هـو معـدل النمـو المرغـوب تحقيقـه والمسـتهدف مـن خـلال سياسـة اقتصـادية معينـة، وهـو المعـدل الـذي يضـمن التـوازن فـي سـوق السـلع والخـدمات، وفـي الغالـب يكـون معـدل النمـو الاقتصـادي الفعلـي مسـاوي إلـى معـدل النمـو المرغـوب، إذ مـا حقـق الاقتصـاد معـدل نمـو مرغـوب فـي حالـة تطـابق توقعـات المنجـين وسـلوك المستهلكين.[1]

4- نظريات النمو في الفكر المعاصر:

كانـت أفكـار التقليـديين حـول النمـو الاقتصـادي وكـذا أفكـار الكينـزيين القاعـدة الصـلبة التـي انطلقـت منهـا نظريـات النمـو فـي الفكـر المعاصـر، حيـث كـان الهـدف مـن هـذه النظريـة التنسـيق بين الأفكار السابقة كمنطلق نحو بناء نظريات وأفكار جديدة للواقع الاقتصادي المعاش.

ومـن بـين مفكـري هـذه النظريـة والـت روسـتو الـذي قسـم عمليـة النمـو الاقتصـادي إلـى مراحـل منها:

1- مرحلـة المجتمـع التقليـدي: تميـزت بمحدوديـة الإنتـاج بسـبب الاعتمـاد علـى وسـائل تقليدية، وتركز بشكل كلي على الناتج الزراعي الذي يوجه جزء كبير منه للاستهلاك.

2- مرحلـة التهيـؤ للانطـلاق: تعـد مرحلـة انتقاليـة بسـبب ظهـور تحـولات هيكليـة فـي القطاعـات غيـر الزراعيـة وتطـور المعرفـة العلميـة يسـمح بإدخـال تقنيـات جديـدة فـي

[1] محمد ناصر حميداتو، نماذج النمو الاقتصادي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 07، المجلد الثاني، جامعة الوادي الجزائر، ص08.

عمليـة الإنتـاج، وتتميـز هـذه المرحلـة يتنـامى عمليـات الادخـار التـي تسـمح بتزايـد الاستثمارات نتيجة ظهور البنوك والمؤسسات المالية.

3- مرحلـة الانطـلاق: تعتبـر ذات أهميـة كبيـرة فـي عمليـة النمـو، بحكـم أنهـا تمثـل تحـولا مـن حالـة تـأخر اقتصـادي نحـو حالـة تقـدم، تميـزت بظهـور منتوجـات جديـدة ومتطـورة، ارتفـاع النـاتج الحقيقـي للفـرد، حـدوث تغييـرات كبيـرة فـي تقنيـات الإنتـاج وازدهـار القطـاع الصناعي بشكل يصبح هو ركيزة الاقتصاد المحلي.

4- مرحلـة السـير نحـو النضـج: تظهـر بعـد فتـرة حـوالي نصـف قـرن مـن ابتـداء الانطـلاق ومن مميزاتها:

- ظهور تكنولوجيا حديثة في صناعات أكثر تطورا.
- تنـوع الإنتـاج بـين سـلع اسـتهلاكية وسـلع رأسـمالية يسـمح بتجديـد الطاقـة الإنتاجيـة وتـراكم رأس المال.
- ارتفاع حجم الناتج بشكل أكبر من نمو السكان.

ويقصـد بالنضـج قـدرة الاقتصـاد علـى الثبـات فـي المسـتويات المرتفعـة مـن التقـدم فـي القطاعـات المتعددة.

5- مرحلـة الاسـتهلاك العـالي: تتميـز هـذه المرحلـة بارتفـاع حجـم الاسـتهلاك بشـكل كبيـر، نتيجة تمدن المجتمعات واهتمامهم بالرفاهية وهذا مازاد في التوجه نحو الاستهلاك.

خلاصة :

يلعـب التـأمين دورا هامـا لـدى الأشـخاص والمنشـآت فـي عمليـة تغطيـة المخـاطر التـي قـد يتعرضـون لهـا سـواء فـي ممتلكـاتهم أو فـي أنفسـهم أو حتـى بحـق الغيـر علـى حـد سـواء، كمـا أنـه يسـاهم فـي تعبئـة المـدخرات مـن الأفـراد والمؤسسـات فـي شـكل أقسـاط واسـتخدامها فـي تمويـل أوجـه الاسـتثمار المختلفـة بالإضـافة إلـى مسـاهمته فـي زيـادة الإنتـاج وتوسـيع الائتمـان، وكـذا تحسـين وضـعية ميـزان المـدفوعات، فضـلا عـن كونـه وسـيلة لتحقيـق الاستقرار الاجتماعي، والعمل على تقليل الحوادث.

الفصـــل الثانـــــــــي

دراسة تطبيقية حول مؤشرات قطاع التأمين والنمو الاقتصادي في الجزائر

2018-2015

تمهيـــــــد:

لقد مر سوق التامين الجزائري بمراحل متعددة لايمكن إغفال أي منها وهذا لمساهمة ولتأثير كل مرحلة فيما هو عليه اليوم وذلك بدءا من الحقبة الاستعمارية وماتلاها من مراحل ,فبعد استرجاع السيادة الوطنية بدأت الجزائر تدريجيا في استرجاع القطاع حيث قامت بوضع قوانين وتنظيمات وخلق شركات وطنية للرقي بالقطاع.

لذا سنتناول في هذا الفصل أهمإصلاحات قطاع التأمين وأهم هيئاته,إضافةإلى دراسة مؤشرات النمو الاقتصادي و قطاع التامين.

المبحث الأول: إصلاحات قطاع التأمين

في هذا المبحث سنتطرق إلى مسار إصلاحات قطاع التأمين من 1995 إلى يومنا هذا، وأهم هيئات الرقابة لهذا القطاع، حيث أن قطاع التأمين في الجزائر يرتبط بمجموعة من الشركات والأفراد الذين يساهمون في القيام بعمليات التأمين بشكل أو بآخر.

المطلب الأول: مسار إصلاحات قطاع التأمين من 1995الى يومنا هذا

في اطار التحضير للانتقال إلى اقتصادالسوق قامت الحكومة الجزائرية بتغيير الإطار القانوني لعدد من القطاعات من أجل التماشي مع الوضع الاقتصادي الدولي الجديد،من بين هذه القطاعات القطاع المالي وعلى وجه الخصوص قطاع التأمينات حيث قامت بإصدار الأمر95/07المؤرخ في 25 جانفي 1995، ثم تعزيزه بالقانون04/ 06 المتعلق بالتأمينات، وعليه يمكن تقسيم هاته المرحلة المهمة في مسار سوق التأمين في الجزائر إلى نقطتين جوهريتين هما:

أولا:صدورالأمر95/07

في سنة 1995 عرف قطاع التأمين تنظيما جديدا بصدور الأمر رقم95/07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات، بناءعلى قرار المجلس الوطني الانتقالي تم بموجبه إلغاء احتكار الدولة للتأمين وفتح المجال أمام المستثمرين الاستثمار داخل شركات التأمين أو إعادة التأمين وممارسة نشاطهم بالاعتماد على شبكات توزيعية خاصة تمكنهم من تحقيق أهدافهم، بحيث جاء بما يتناسب والمرحلة التي تستعد لها الجزائر وهي مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، والذي سمح بميلاد عدة مؤسسات خاصة مسجلة بذلك القضاء على احتكار الدولة وأصبحت هذه المؤسسات المتواجدة في الميدان عمومية كانت أو خاصة تتنافس من أجل هدف واحد هو إرضاء الزبائن تحت شعار مشترك

يلخص التأمين في ثلاث كلمات أساسية هي: فعالية ،كفاءة واحترافية[1]، حيث سجلت هذه الإجراءات طلبات الاعتماد لدى وزارة المالية، كما أن عملية الوساطة أصبحت ذات مردودية، مما شجع على زيادة الوكلاء العاملين في هذا النشاط ومن التغيرات التي جاء بها مايلي:

- فيما يخص هيئات المراقبة والتأطير فقد جاء المرسوم 95–339 بتأسيس المجلس الوطني للتأمينات (CNA) والذي يهدف إلى تحسين شروط عمل شركات التأمين وإعادة التأمين أجل الوفاء والحفاظ على مصالح المؤمن لهم، وكذا تأطير و تنظيم التوظيفات المالية في ظل شروط جيدة على مستوى الأسواق الدولية والمالي المساهمة في توازن ميلان المدفوعات الجزائري، وإنشاء مركز للبحث لغرض تبادل المنافع التي تؤدي إلى تطوير نظام التأمين في الجزائر ليواكب العولمة الاقتصادية.
- أما فيما يخص شركات التأمين وإعادة التأمين سواء كانت هذه الشركات عامة أو خاصة ذات رؤوس أموال وطنية أو أجنبية فان لها الحق في ممارسة جميع عمليات التأمين أو إعادة التأمين بشرط أن تحصل على رخصة يمنحها الوزير المكلف بالمالية.
- فيما يخص توزيع مهام نشاط التأمين فانه أعيد الاعتبار لوسطاء التأمين للظهور من جديدعلى الساحة الاقتصادية وسمح لهم بممارسة نشاطهم بحيث أعطى لشركة التأمين الحرية في وضع وكالات خاصة بها أو التعامل مع سماسرة التأمين المؤهلين من طرف السلطات العامة.

ونتيجة للكوارث الطبيعية المتتالية ومن أهمها فيضانات الجزائر العاصمة 2001 وزلزال بومرداس 2002، قررت الدولة الجزائرية التخلي عن التكفل بمثل هذه الأضرار الجسيمة

[1] وليد صيفي وخالد بلجبل: أثر السياسات الصناعية على صناعة التأمين في الجزائر، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية واجارة الأعمال، مخبر مالية، بنوك وادارة أعمال، العدد التمهيدي، جامعة بسكرة، الجزائر، بدون سنة نشر، ص335.

وقننت إجبارية التأمين على الكوارث الطبيعية بموجب الأمر 03/12 المتضمن إلزامية التأمين عن الكوارث الطبيعية وتعويض الضحايا، فحسب الخبراء في التأمينات تعد إجبارية التأمين ضد الكوارث الطبيعية فرصة حقيقية لشركات التأمين لتكثيف نشاطها وتعزيز حصتها السوقية وكذا الرفع من حجم رقم أعمالها، لكن عدم إجبارية منتج ضمان الأخطار المتعددة للسكن سيؤدي الى خلق نوع من الخلط بالنسبة للزبائن الأمر الذي يؤدي إلى عدم الحماية الفعالة للممتلكات[1].

ثانيا: صدور القانون 06/04 المعدل والمتمم لقواعد العمل في قطاع التأمين

إن الهدف الأساسي من إصدار القانون 06/04 المعدل والمتمم للأمر 95/07 هو دعم تطوير التأمين لتكون أداة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد ومن هنا يجب التذكير في هذا الإطار بأن التأمين يسمح بتعبئة موارد التمويل اللازمة لتحقيق النمو على المدى الطويل والمساهمة في عملية تحقيق السلام الاجتماعي، الأمن العمومي وتحقيق وترسيخ ثقافة الحذر والاحتياط[2].

بالنظر إلى الوضع الحالي المتسم بالعولمة والتكتلات والاندماج السريع في السوق العالمية، ونظرا لكوارث السنوات الأخيرة، وجب تقييم جيد للأخطار لتقوية الوضعية المالية لشركات التأمين، الأمر الذي يدعم ثقة المؤمنين، في هذا الإطار ولتدارك النقائص والاختلالات التي عرفها القطاع سعيا من السلطات لتثمين وتنظيم موارد الشركات التأمينية

[1]L'ordonnance n° 12/03 du 26 Aout 2003 relative à l'obligation d'assurance des Catastrophes Naturelles et à l'indemnisation des victimes.

[2] الجريدة الرسمية: قانون رقم 06/04 المؤرخ في 20 فبراير 2006، العدد 15، الجزائر، ص 06.

خاصة المورد البشري منها، تمت مراجعة قانون التأمينات من خلال القانون 06/04 والذي يتمحور حول النقاط التالية لتطوير سوق التأمين[1]:

- **إنعاش النشاط:** ويتم عبر تشجيع النشاط عن طريق وضع مقاييس تدعيم تطور التأمينات بصفة عامة وتأمينات الأشخاص بصفة خاصة، وهذه المقاييس تخص العقد وأشكال تنويع المنتجات وكذا إطارالإنتاج عبر تنويع المنتجات التأمينية والاستجابة لتطلعات المتعاملين وضمان حماية أكبر لحقوق المؤمنين وشفافية أكبر في التسيير.
- **تعزيز الأمن المالي لشركات التأمين:** توفير الأمان المالي للشركات من خلال مراجعة وإدخال قواعد جديدة كالتحرير الكلي لرأسمال شركة التأمين وحق الاطلاع على مصدر الأموال المخصصة لتمويل الرأسمال،وإنشاء صندوق ضمان ممول من قبل المتعاملين على مستوى السوق في حدود1% على الأكثر من الأقساط الصافية، يتكفل بتعويض المؤمنين لدى شركات التأمين العاجزة عن الوفاء.
- **إعادة تنظيم هيئة الرقابة على التأمين:**

وذلك بإنشاء لجنة مستقلة للإشراف على التأمينات تحل محل الدولة مع صلاحيات واسعة لاسيما صلاحيات الرقابة فيما يخص تغيير المساهمين، وكذا تقييم أصول الشركات.

- **دعم الحكم الراشد لشركات التأمين:** وهذا عبر إنشاء عقود الكفاءة بالنسبة لمسيرين فيشركات التأمين، ووضع آليات قانونية من شأنها ضمان تسيير فعال لمجالس إدارة شركات التأمين عبر تدخل لجان تدقيق الحسابات وتبني نظام جديد للأجر، غير باقي التدابير المتخذة لتحسين الحكم الراشد للمؤسسات العمومية للتأمين.

[1]Ministére des finances :projet de la loi 06/04 complétant et modifiant l'ordonnance 95/07 relative aux assurances,Alger,décembre,2005.

- تنويع قنوات التوزيع: لضمان التنويع في قنوات التوزيع يمكن أن تباع المنتجات التأمينية منخلال قنوات أخرى غير شركات التأمين خاصة عن طريق الشبكة البنكية.

عرفت سنة 2007 إصدار مرسوم تنفيذي يحدد كيفية وشروط توزيع منتجات التأمين من قبل البنوك والمؤسسات المالية الشبيهة وشبكات التوزيع، كما تم في ذات السنة إعادة تقييم الأرصدة المجمدة، إضافة إلى الفتح التدريجي لرأسمال، وفتح السوق إلى فروع وكالات أجنبية، كما تم تأسيس صندوق ضمان المستأمنين.

شهدت 2010 إصدار المرسوم التنفيذي 10/207 الصادر في سبتمبر 2010 المتعلق بتحديد نسبة التنازل عن الأخطار المعاد تأمينها لصالح الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR بـ 50% وكان الهدف من هذا الإجراء وهو تخفيض تحويل العملة الصعبة نحو الخارج وجعل الشركة مركزية لإعادة التأمين شركة مهيمنة وطنيا.

في 28 مارس 2013 تم إصدار المرسومين التنفيذيين الأول يحمل رقم 13/144 المتعلق بالالتزامات المقننة لشركات التأمين وإعادة التأمين، والثاني يحمل رقم 13/115 المتعلق بحدود قدرة شركات التأمين على الوفاء.

المطلب الثاني: هيئات الرقابة لقطاع التأمين في الجزائر

إن قطاع التأمين في هذا العالم يخضع للصرامة وذلك من أجل تطويره والجزائر من الدول التي تسعى لذلك ولهذا فرضت هيئات متخصصة وهي:

1- **مديرية التأمينات:** وهي سلطة مراقبة تابعة لوزارة المالية، عن طريقها يمكن معرفة مايجري داخل هذا القطاع، هي تقوم بإعداد النصوص ذات الطابع التشريعي

والتنظيمي التي لها علاقة بالتأمين وإعادة التأمين وتطبيقها، وكذا فحص الشروط العامة والخاصة لعقود التأمين[1].

2- **المجلس الوطني للتأمينات CNA:** تم إنشاؤه في 25 جانفي 1995، بموجب الأمر 07/95

ويسعى إلى تطوير نشاط التأمين وتنظيمه ليصبح ركيزة من ركائز الاقتصاد الوطني وهو يتكون من أربع لجان يترأسها وزير المالية وهي:[2]

- لجنة الاعتماد التي تمنح الاعتماد لشركات التأمين والسماسرة.
- اللجنة القانونية أو التشريعية.
- لجنة التسعيرة وحماية حقوق المؤمن لهم.
- لجنة تنظيم وتطوير سوق التأمين.
- وأهم صلاحيات هذا المجلس تتمثل في:
- إمكانية تقديم اقتراحات لوزير المالية حول كل مايساهم في وضع الاجرائيات الكفيلة بترشيد نشاط التأمين وترقيته.
- تقديم اقتراحاته طبقا للتشريع المعمول به فيما يخص كل الإجراءات المتعلقة بالقواعد التقنية والمادية الرامية إلى تحسين الظروف العامة لعمل شركات التأمين وإعادة التأمين وظروف الوسطاء.
- وضع الشروط العامة لعقود التأمين والتعريفات.
- تنظيم الوقاية من الأخطار.

[1] برغوتي وليد، تقييم جودة خدمات شركات التأمين وأثرها على الطلب في سوق التأمينات الجزائرية(2009-1995)، دراسة تطبيقية للشركة الجزائرية للتأمينات SAA - - مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2013- 2014، ص86.

[2] بالي مصعب، التأمين كأداة لإدارة الخطر، دراسة حالة CAAT مذكرة ماجيستير، جامعة المسيلة، 2011-2012،ص 6.

ويعين أعضاء المجلس الوطني للتأمينات لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد[1].

3- الاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين UAAR: أنشئ في 22 فيفري 1994، وله صفة الجمعية المهنية ويختلف عن CNA كونه يهتم بمشاكل المؤمنين، حيث لاتشتمل عضويته إلا على شركات التأمين، أما المجلس الوطني للتأمين فيهتم بمشاكل السوق بصفة عامة، ونجد في الاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين ممثلين عن وزارة المالية ووزارات أخرى، فهذا الاتحاد هو على شكل جمعية لها هيئة دائمة متمثلة في: المدير التنفيذي، وجمعية عامة، ورئيس ومجلس يمثل كل من شركات التأمين العمومية والخاصة.

ومن أهم مصالح الاتحاد مايلي:[2]

- ترقية نوعية الخدمات المقدمة من طرف شركات التأمين وإعادة التأمين.
- تحسين مستوى أداء التأهيل والتكوين.
- ترقية ممارسة المهنة بالتعاون مع الأجهزة والمؤسسات المعنية.
- الحفاظ على أدبيات ممارسة المهنة.

4- **لجنة الإشراف على التأمينات CSA** : استحدثت هذه اللجنة بموجب المادة 27 من القانون04/06، المتمم والمعدل للمادة 209 من الأمر 07/95، وهي تمثل سلطة الرقابة بواسطة الهيكل المكلف بالتأمينات لدى الوزارة المالية، بحيث أن مراقبة الدولة لنشاط التأمين وإعادة التأمين ينفذ من طرف هذه اللجنة والتي تهدف إلى:

[1] شرفة جمال، تسويق الخدمات، دراسة ميدانية في السوق الجزائرية للتأمينات، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة،2004-2005،ص ص 186،187.

[2] حسين حساني، تقييم الأداء في شركات التأمين، حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،2006 – 2007، ص ص97،98.

- حماية مصالح المؤمن لهم والمستفيدين من عقود التأمين والسهر على ضمان قانونية عمليات التأمين وكذا قدرة مؤسسات التأمين على الوفاء.
- تحسين وتطوير السوق الوطني للتأمين ودمجه مع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

وتتشكل هذه اللجنة من خمسة أعضاء وهم:[1]

- ✓ ممثل عن وزير المالية
- ✓ خبير في التأمينات يقترحه وزير المكلف بالمالية
- ✓ الرئيس يعين من طرف وزير المالية

المبحث الثاني:مؤشرات النمو الاقتصادي و قطاع التأمين 2015-2018

سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم مؤشرات النمو الاقتصادي وقطاع التامين وعلاقة النمو بهذه المؤشرات من حيث النفاذية و الاختراق 2015-2018

المطلب الأول: مؤشرات النمو الاقتصادي

جاء البرنامج الخماسي للتنمية الممتد من الفترة 2015-2018 بهدف زيادة التوسع في النشاط الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو أكبر مما كانت عليه في السنوات الماضية، لاسيما مع ارتفاع الطلب الكلي من قبل أفراد المجتمع الجزائري نتيجة النمو الديموغرافي للبلاد المقدر بحوالي 2.15%.

وخلال الفترة الممتدة من 2015-2018 شهدت معدلات النمو الاقتصادي تذبذبا، فالجدول التالي يوضح لنا تطور معدلات النمو الحقيقي في الجزائر خلال هذه الفترة.

[1] بوعزوز جهاد، تسويق خدمات التأمين في الجزائر في ظل الإصلاحات الجديدة للقطاع، دراسة حالة CAAT ، مذكرة ماجستير، جامعة " بن يوسف بن خدة"، الجزائر، 2008-2009، ص 102.

جدول رقم (01): تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015-2018)

القطاعات	معدل النمو الاقتصادي الحقيقي%
2015	3.8
2016	3.3
2017	1.6
2018	1.4

المصدر: من اعتماد الطالبتين بالاعتماد على :

1- إحصائيات البنك الدولي www.albankaldawli.org تم الاطلاع يوم 2022/06/02.

2- التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018،ص140.

شكل رقم(01): معدل النمو الاقتصادي الحقيقي

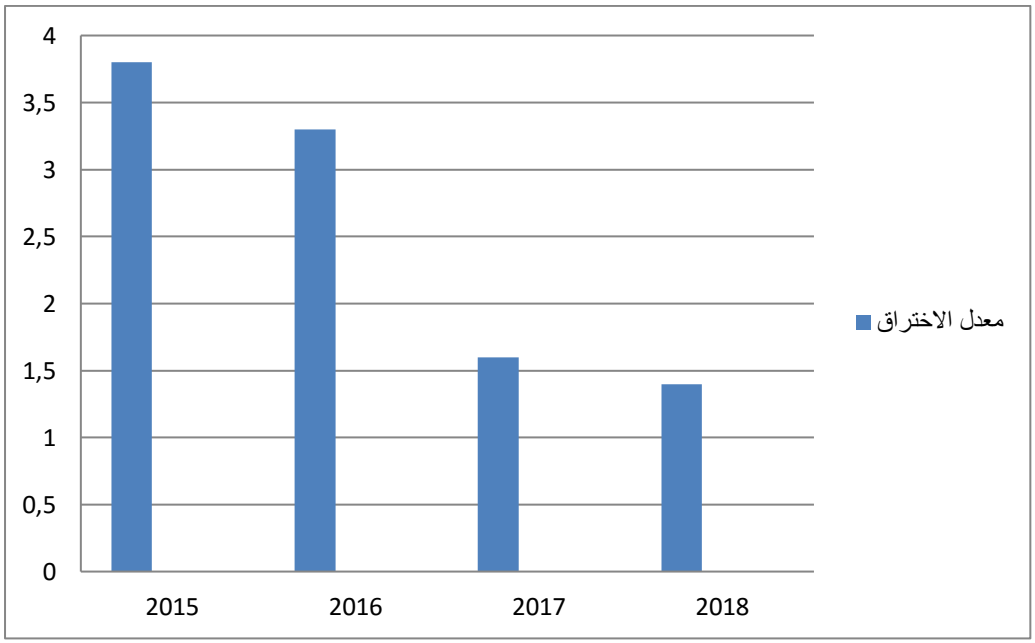

المصدر: اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول رقم (1)

من خلال الجدول رقم(1) والمنحنى البياني رقم(1) نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي لسنة 2015 يقدر بنسبة 3.8% إلى سنة 2016، حيث انخفض بـ 0.5% من سنة 2015 وقدر بنسبة 3.3% إلى غاية 2017، حيث أخذ يتراجع وقدر بنسبة 1.6%، في حين سنة 2018 حيث قدر بنسبة 1.4% بعد تراجعه بنسبة 0.2% من سنة 2017، ويرجع هذا

الانخفاض إلى عدم تنويع الاقتصاد في الجزائر وذلك لاعتمادها على النفط، وقد شرعت السلطات في بعض الإصلاحات، بما في ذلك

إجراء الإصلاحات الضروريةلنظلم الدعم وتعزيز الإطار الاحترازي للقطاع المالي، وستحتاج السلطات إلى تنفيذ إصلاحات هيكلية واسعة النطاق للحد من اعتماد الجزائر على النفط وتنويع الاقتصاد.

المطلب الثاني:مؤشرات قطاع التأمين

لمعرفة مكانة سوق التأمين الجزائري العالم، هناك عدة مؤشرات تقاس بهاهذه الدراسة، ويعتبر مؤشر الاختراق(النفاذية) ومعدل كثافة التأمين من أهم المؤشرات، وقبل تحليل وضعية سوق التأمين الجزائري ومعرفة مكانته عالميا سوف نقوم بدراسة تطور رقم أعمال قطاع التأمين وكذا تطور النفاذية وذلك وفق الجدول التالي:

جدول رقم(02): تطور معدل اختراق التأمين في الجزائر 2015-2018

السنة	2015	2016	2017	2018
رقم الأعمال	15191	17654	18576	20452
معدل الاختراق	0.83	0.73	0.71	0.67
الترتيب العالمي	81	83	83	82

المصدر :إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات/التقارير السنوية لمديرية التأمين/ المديرية العامة للخزينة/ وزارة المالية: ومجلة sigma(2015-2018).

من خلال الجدول رقم(2)يتضح لنا أن معدل النفاذية(الاختراق) في الجزائر بقي ضعيفا ومتذبذبا، ومازالت الجزائر تحتل المراتب الأخيرة في الترتيب العالمي، في حين تبقى أيسلندا وتايوان وهونج كونج تحتل المراتب الأولى حسب مجلة Sigma2015، حيث وصل معدل الاختراق في اسلندا سنة 2015 إلى 2024% وتايوان إلى 1897% وهونغ كونج إلى 1476% ، بينما الجزائر لم تحقق سوى 0.82%، محتلة بذلك المرتبة 81 عالمياً، وهذا

المعدل ضعيف جداً ولا يرقى لمستوى المقارنة مع الدول العالمية، مما يدعوا إلى ضرورة البحث عن أسباب هذا الضعف رغم القدرة على النهوض بهذا القطاع رغم أنه قد حقق رقم أعمال يتميز بالزيادة المستمرة طوال الفترة من 2015-2018، مما يعني أن مساهمة القطاع في الناتج الداخلي BIP في تزايد مستمر وهذا مايدعوا أيضا إلى ضرورة مواصلة تطوير هذا الناتج بنسبة أكبر.

جدول رقم(03):تطور كثافة التأمين في الجزائر من 2015-2018.

السنة	2015	2016	2017	2018
عدد السكان(بالألف)	39963	41300	42200	42578
كثافة التأمين (دج/نسمة)	3452	3137	3167	3234
كثافة التأمين(دولار /نسمة)	32	28.2	27.3	27
الترتيب العالمي	82	83	83	83

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات/التقارير السنوية لمديرية التأمين/المديرية العامة للخزينة ووزارة المالية: ومجلة sigma(2015-2018)

أما من خلال تحليل معطيات الجدول رقم(3) تبين لنا أن كثافة التأمين في الجزائر في تزايد نوعا ما ومتذبذب أحيانا، فبعد أن كانت مساهمة الفرد في التأمين 32 دولار سنة 2015 أصبح 27 دولار سنة 2018 ،وهذا يرجع إلى اتساع حظيرة السيارات والمركبات، مما أدى إلى زيادة الإنتاج التأميني خاصة في ما يخص فرع التأمينات على السيارات(الذي يعتبر إلزامي)، لكن هذا التطور في معدل إنفاق الفرد على التأمين لايزال ضعيفا مقارنة بالمعدل العالمي الذي وصل إلى 621.2 دولار سنة 2015(2015 sigma)، ورغم كل هذا تحتل الجزائر مراتب متأخرة عالميا(المرتبة 82 سنة 2015)

إن معدل كثافة التأمين يعكس مدى انتشار ثقافة التأمين لدى أفراد المجتمع، وكما لاحظنا سابقا فان هذا المعدل في الجزائر لايزال ضعيفا مقارنة بالمعدلات العالمية، فهذا يعني أن ثقافة التأمين لدى الفرد الجزائري ضعيفة وتعتبر عائقاً أمام تطور قطاع التأمين.

المطلب الثالث:علاقة النمو بهذه المؤشرات من خلال النفاذية والاختراق 2015-2018

علاقة التأمينات بالنمو الاقتصادي في الدول المتقدمة هي علاقة جد قوية، حيث بعد انقطاع التأمين فيها من القطاعات الهامة والحيوية من خلال الدور الرئيسي الذي تمارسه شركات التأمين في المنظومة الاقتصادية بشكل عام، وفي تقليل المخاطر وتعويض المتضررين بما يؤدي إلى تطور واستقرار نشاط القطاعين العام والخاص، ومن هذا المنطلق حرصت الجزائر على تنظيم قطاع التأمين وفق أفضل المعايير والممارسات المهنية وتطبيقها.

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى أنه نتيجة لضعف سوق التأمين الجزائري ماليا وفنيا، وانخفاض مستوى الاستثمار، فقد أخفق قطاع التأمين في مساهمته النسبية في النمو الاقتصاديحيث أن علاقة التأمينات بالنمو الاقتصادي هي علاقة جد ضعيفة في الجزائر[1].

[1]علي محمود بدوي، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2009، ص1.

خلاصة:

نستخلص من هذا الفصل أن قطاع التأمين مر بالعديد من المراحل والتطورات سواء من ناحية القوانين المنظمة أو من حيث الإنتاج ورقم الأعمال الذي حققته الشركات الناشطة في هذا القطاع، ولكن رغم هذا التطور والزيادة في رقم الأعمال والإنتاج ، إلا أن سوق التأمين الجزائري مازال ضعيفا ولا يرقى إلى مستوى منافسة الأسواق العالمية، رغم الجهود المبذولة وهذاما يدعو إلى ضرورة النهوض بهذا القطاع، وإيجاد الحلول لكل العراقيل التي تقف أمام تطوره ونموه.

خاتـــــــــمة

خاتمـــــــة:

لقـد شـهد سـوق التـأمين الجزائـري تحـولات عميقـة نتيجـة تحـول الاقتصـاد الجزائـري إلـى اقتصـاد السـوق، وتجلـى ذلـك بصـدور الأمـر 95-07 المـؤرخ فـي 25 جـانفي 1995، الـذي بموجبـه بـدأت مرحلـة تحريـر سـوق التـأمين والانـدماج فـي الاقتصـاد العـالمي، ومـن ثـم تبعـه التعـديل بالقـانون 06-04 المـؤرخ فـي 20 فيفـري 2006، وهـو مـاأبرز الـدور الهـام الـذي يؤديـه التـأمين فـي الاقتصـاديات الحديثـة، ورغـم هـذه الإصـلاحات فـان قطـاع التـأمين فـي الجزائـر لايزال يتسم بالضعف مقارنة بالدول المجاورة والعالمية.

ومن خلال كل ماسبق في دراستنا يمكننا اختبار فرضياتنا السابقة كالتالي:

- الفرضـية الأولـى: يعتبـر التـأمين وسـيلة فعالـة فـي الحـد مـن المخـاطر وآثارهـا علـى الفـرد والمجتمـع مـن جهـة، كمـا يعتبـر مصـدر تمويـل للاقتصـاد مـن جهـة أخـرى، مـن خـلال تطرقنـا لـه فـي الفصـل الأول تبـين لنـا أن قطـاع التـأمين يلعـب دوراً مزدوجـا بالنسـبة للاقتصـاد فـي تـوفير الاسـتقرار والأمـن مـن جهـة عـن طريـق التعـويض فـي حـال تحقـق الأخطـار المـؤمن ضـدها، كمـا يلعـب دورا تمويليـا مـن خـلال الأقسـاط المجمعـة لـدى شـركات التـأمين والتـي تقـوم بتوظيـف جـزء منهـا فـي الاقتصـاد ، ومـن خـلال ماسـبق تثبت صحة الفرضية الأولى.
- **الفرضـية الثانيـة:** رغـم الإصـلاحات التـي مـر بهـا قطـاع التـأمين الجزائـري إلا أنـه لايـزال سـوقا ضـعيفا مقارنـة بالأسـواق المجـاورة، مـن خـلال الفصـل الثـاني تبـين أن قطـاع التـأمين فـي الجزائـر مـر بالعديـد مـن الإصـلاحات أهمهـا صـدور الأمـر 95-07 وصـولا إلـى القـانون 06-04 المعـدل والمـتمم للأمـر السـابق وقـد منحـت هـذه الإصـلاحات بانفتـاح السـوق أمـام القطـاع الخـاص لكـن مـن خـلال تشخيصـنا للقطـاع مازالـت مسـاهمة

قطـاع التـأمين فـي النـاتج الـداخلي الخـام ضـعيف جـدا لايـزال يسـيطر عليـه بشـركات العمومية والتأمين الإلزامي، وهذا مايثبت صحة الفرضية.

النتائـــج:

- ✓ إن قطـاع التـأمين مـن أهـم القطاعـات الاقتصـادية مـن خـلال الأدوار المختلفـة التـي يؤديهـا فـي مختلـف المجـالات، فهـو مـن جهـة يعتبـر كوسـيلة لتحقيـق الأمـان وإحـلال حالة التأكد محل حالة عدم التأكد، ومن جهة أخرى دوره التمويلي للاقتصاد.
- ✓ محدوديـة الـوعي التـأميني وعـدم انتشـار الثقافـة التأمينيـة أثـر سـلبا علـى سـوق التـأمين، حيـث إنإنفـاق الفـرد الجزائـري سـنة 2018 لـم يتجـاوز 27 دولار كحـد أقصى ويبقى ذلك ضعيفا

ففي الدول المتقدمة يتجاوز إنفاق الفرد على التأمين 6000دولار.

- ✓ يحتـل سـوق التـأمين الجزائـري مراكـز متـأخرة عالميـا وإفريقيـا وحتـى عربيا(المرتبـة82 عالميا) وذلك بالأخذ بمؤشر معدل الاختراق 0.67% سنة 2018.
- ✓ رغـم انفتـاح السـوق الجزائريـة للتـأمين بعـد صـدور الأمـر 07/95 وتعديلـه بالقـانون 04/06 إلا أنـه لاتـزال الشـركات العموميـة CAAT-CAAR-SAAعلـى حصـة الأسـد ففي سنة 2015 تجاوزت حصة الشركات 51% من إجمالي إنتاج قطاع التأمين.

الاقتراحـــــات:

- ✓ يجب على الهيئات المعنية بالقطاع نشر ثقافة التأمين بين أفراد المجتمع.
- ✓ ضـرورة اهتمـام شـركات التـأمين بتطـوير إنتاجهـا فـي فـروع التـأمين الاختيـاري خاصـة التأمين على الأشخاص.
- ✓ استخدام الأساليب التسويقية الحديثة في شركات التأمين.

آفاق الدراســـة:

فـي الأخيـر وبنـاءا علـى ماسـبق نسـتخلص أنـه يجـب القيـام بالعديـد مـن الدراسـات والبحـوث مـن أجل استخلاص نقائص السوق التأميني الجزائري.

قائـــــــــمة

المـــــــراجع

قائـــمة المـــراجع:

1/ قائمة المراجع باللغة العربية:

أولا- الكتب

1. أســامة عزمــي ســلام، شــقيري نــوري موســى، إدارة الخطــر والتــأمين، دار الحامــد للنشــر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن،2015.
2. أشــواق بــن قــدور، تطــور النظــام المــالي والنمــو الاقتصادي،دراســة قياســية لعينــة مــن الدول خلال الفترة 1955-2005، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
3. إبراهيم أبوالنجا: التأمين في القانون الجزائري ،ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون سنة نشر،الجزائر.
4. جديدي معراج،مدخل لدراسة قانون التأمينات الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،ط2007،5 .
5. جــورج ريجــدا،إدارة الخطــر والتــأمين ، ترجمــة إبــراهيم محمــد مهــدي، دار المــريخ للنشــر، الرياض، السعودية، 2006.
6. حمد جودت ناصر،إدارة أعمال التأمين بين النظرية والتطبيق، دار المجدلاوي للنشر،عمان،الأردن، 1998.
7. سمير عبد المجيد رضوان، المشتقات المالية، دار النشر للجامعات، مصر، 2005.
8. ســالم رشــدي ســيد، التــأمين: المبــادئ والأســس والنظريــات، دار الرايــة للنشــر والتوزيــع، الطبعة الأولى،عمان،2015.
9. ضياء مجيد الموسوي ،أسس علم الاقتصاد الجزء الأول، مذاهب وأنظمة ونظريات الاقتصاد وأسواق، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية،2013.
10. عز الدين فلاح ، التأمين مبادئه وأنواعه، دار أسامة للنشر، عمان،الأردن، 2007.
11. عبلــة عبــد الحميــد بخــاري، التنميــة والتخطــيط الاقتصــادي، نظريــات النمــو والتنميــة الاقتصادية، دون دار النشر، 2003.
12. علي محمود بدوي، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.
13. فلــيح حســن خلــف، التنميــة والتخطــيط الاقتصــادي، ط1، عــالم الكتــب الحــديث للنشــر والتوزيع، 2006.

14. قندور أبو مازن،الخطروالتأمين،دار الحامد للنشر والتوزيع،الطبعةالأولى،الأردن،2016.

15.محمد ناجي حسن خليفة، النموالاقتصادي – النظرية و المفهوم- ، دار القاهرة للنشر والتوزيع، مصر 2001.

16.محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، دار الجامعة المصرية،1974.

17.مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات ،ط1، دار وائل للنشر،الأردن،2007.

18.مايكل ابد جمان، الاقتصاد الكلي، النظرية السياسية، دار المريخ للنشر، دون بلد النشر،1999.

ثانيا- الرسائل الجامعية

19. برغوتي وليد، تقييم جودة خدمات شركات التأمين وأثرها على الطلب في سوق التأمينات الجزائرية(1995-2009)، دراسة تطبيقية للشركة الجزائرية للتأمينات - SAA – مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2013-2014.

20. بالي مصعب، التأمين كأداة لإدارة الخطر، دراسة حالة CAAT، مذكرة ماجيستير، جامعة المسيلة، 2011- 2012.

21. بوعزوز جهاد، تسويق خدمات التأمين في الجزائر في ظل الإصلاحات الجديدة للقطاع، دراسة حالة CAAT ، مذكرة ماجستير، جامعة " بن يوسف بن خدة"، الجزائر، 2008-2009.

22. حسين حساني، تقييم الأداء في شركات التأمين، حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،2006 – 2007.

23.شرفة جمال، تسويق الخدمات، دراسة ميدانية في السوق الجزائرية للتأمينات، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة،2004-2005

24.عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990/2004، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2006.

25.فتيحة بنابي، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،جامعة أمحمد بوقره بومرداس،2008-2009.

26. قرواني مريم، دور إدارة المبيعات في جذب العملاء في شركات التأمين، دراسة حالة شركة التأمين الدولية للتأمين وإعادة التأمين بالجزائر العاصمة، CIAR، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، السنة الجامعية 2014،2015.

27.نورة دكومي، قياس التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2012)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي،2015-2016.

ثالثا- الملتقيات

28.سليمان بن دريع العازمي، التأمين التعاوني معوقاته واستشراف مستقبله،ملتقى التأمين التعاوني،الهيئة الإسلامية العلمية للاقتصاد والتمويل،الرياض،السعودية، 2009.

29. محمد بنعزة، أبحاث المؤتمر الدولي، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاسها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001/2014،آثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر،جامعة سطيف 01،2013.

30.يوسف بن عبد الله الشبيلي، التأمين التكافلي من خلال الوقف، ملتقى التأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية للاقتصاد والتمويل، الرياض، السعودية،2009.

رابعا- المجلات

31.عيسى بن لخضر وعبد القادر بحيح، قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر 2001/2014، مجلة المالية والأسواق، جامعة سيدي بلعباس،32.2014. محمد ناصر حميداتو، نماذج النمو الاقتصادي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 07، المجلد الثاني، جامعة الوادي الجزائر.

33.وليـد صـيفي وخالـد بلجبـل: أثـر السياسـات الصـناعية علـى صـناعة التـأمين فـي الجزائـر، مجلـة الاقتصـاديات الماليـة البنكيـة وإجـارة الأعمـال، مخبـر ماليـة، بنـوك وإدارة أعمـال، العـدد التمهيدي، جامعة بسكرة، الجزائر، بدون سنة نشر.

34. ياسـين عبـد الله وبلحـاج فراجـي، دراسـة قياسـية بـأثر الانفتـاح التجـاري (الصـادرات) علـى معدلات النمو في الاقتصاد الجزائري، مجلة مجاميع المعرفة، العدد05، أكتوبر 2017.

خامسا- الانترنت

35. إحصـــائيات البنـــك الـــدولي www.albankaldawli.org تـــم الاطـــلاع يـــوم 2022/06/02.

2/ قائمة المراجع باللغة الأجنبية

36.Axelle ASTEGIANO:Les assurances et les titres(variation sur le théme de la complexité des relatins contractuelles),Tome6.

37.David Edward o Conner ; The Basics of Economics ;Greenwood publishing Group ;Inc ;USA ;2004 .

38.Michel PERSLIER,Les métiers de l'assurance, les éditions d'organisation,Paris,France,1997.

39.Maurice PICARD et andré BESSON: Les assurances terrestres ,LGDJ.Paris,France ,1982.

40.Ministére des finances :projet de la loi 06/04 complétant et modifiant l'ordonnance 95/07 relative aux assurances,Alger,décembre,2005.

41. L'ordonnance n° 12/03 du 26 Aout 2003 relative à l'obligation d'assurance des Catastrophes Naturelles et à l'indemnisation des victimes.

42.Pierre Robert, Croissance et crise (Analyse économique et historique), chapitre I : La croissance, présentation d'un processus complexe, Pearson, France 2010.

43. Tardas Bondyo pandays ; on measuring économie dévelopement ;in subrata Ghatak and Paul Levin (eds); Développement macroéconomies: Essayas in Memory of Anita Ghatak ; Route Lodge ;London an

ملخص:

عرف قطاع التأمين في الجزائر جملة من التحولات منها ماأفرزه الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، ومنها ماأفرزته التطورات الاقتصادية العالمية، متمثلة في العولمة والتحرير الاقتصادي، وقد هدفت هذه الإصلاحات التي مست قطاع التأمين إلى خلق التنافسية وترقية القطاع وتحسين خدماته، لكن ضيق السوق المالي وضعفه لم يسمحا لشركات التأمين بتوظيف فوائضها بفعالية، كما أنه لم تنجح الإصلاحات في جعلها قادرة على خلق تشكيلة متنوعة وواسعة من المنتوجات بسبب هيمنة الجانب التشريعي في نشاط التأمين على الجانب التسييري، مما جعل التأمين يفقد ميزته الاقتصادية ويتحول إلى مجرد التزام قانوني.